

دعوى

القرار رقم (VD-2021-974)

الصادر في الدعوى رقم (V-38754-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

إعادة تقييم ضريبي - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن قرار الهيئة بإعادة تقييم الإقرار عن الفترة الضريبية لشهر نوفمبر عام ٢٠١٩م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠٢٠هـ.

- المادة (٢)، و(٣)، و(٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق: ٢٠٢١/٩/١٢م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٣٨٧٥٤) بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (هوية وطنية رقم ...), بصفته الوكيل الشرعي لل媿ية/ الشركة ... على البيئة المحدودة (سجل تجاري ...) بموجب وكالة رقم (...) بتاريخ ١٤٤٢/٠٧/١١، تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه بشأن قرار الهيئة بإعادة تقييم الإقرار عن الفترة الضريبية لشهر نوفمبر عام ٢٠١٩م، ويطلب وقف السير في الدعوى حسب المادة (٣٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وحيث أوجزت المدعى عليها ردها بأنها تدفع فيها بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية، وفقاً لأحكام المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، وللمادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وتطلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الاثنين ٢٠٢١/١٢/١٤٤٢هـ انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن المدعية بموجب وكالة رقم (...), ومشاركة ممثل المدعى عليها .. هوية وطنية رقم (...). وبسؤال وكيل المدعية عن دعوه أجاب على النحو الموضح في صيغة الدعوى وان الشركة في تواصل مع الهيئة المدعى عليها لمحاولة التسوية والصلح ولم تبلغنا الهيئة حتى تاريخه بقرارها حيال الصلح وبسؤال ممثل الهيئة عن جواية أفاد بأن سجلات الهيئة لا يظهر معها وجود أي تسوية او برنامج تقسيط مقدم من الشركة المدعية ولهذا تمسك الهيئة بالدفع الشكلي بتحصين القرار محل الدعوى وقد عقب وكيل الشركة المدعية أنه لا توجد شكلية حيث ارافق مع مذكرته الجوابية صور من البريد الإلكتروني التي ثبت أن الشركة تقدمت باعتراض امام الهيئة بتاريخ ٢٥/٠١/٢٠٢١م وتلقت رفض من الهيئة بتاريخ ٢٦/٠١/٢٠٢١م وتقديم بالدعوى المائلة بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٢١م وبناء عليه قررت الدائرة تكليف المدعى عليها بالرد على ما تقدم به الشركة المدعية من انعدام الدفع الشكلي المقدم من الهيئة على ان تودع جوابها في ملف القضية لدى الأمانة قبل موعد الجلسة القادمة المحدد لها يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٧/٠٧/٢٠٢١م الساعة ١٢ مساءً.

وفي يوم الثلاثاء ١٧/١٢/١٤٤٢هـ انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن المدعية بموجب وكالة رقم (...), ومشاركة ممثل المدعى عليها ... هوية وطنية رقم (...) وبسؤال طرفى الدعوى عما يودان إضافته، قررا الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً. وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفى الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ٢١/١١/١٤٣٨هـ

وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٢٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن قرار الهيئة بإعادة تقييم الإقرار عن الفترة الضريبية لشهر نوفمبر عام ٢٠١٩م وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولاحته التنفيذية، ويحيط أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م) (١١٣) وتاريخ ١١٣/٢/١٤٣٨هـ، ويحيط أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض خلال (٦٠) يومًا من تاريخ الإخطار به حيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يومًا من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يومًا من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يومًا دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (ال) (تسعين) يومًا دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلَّف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل». ويحيط أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ٢٠/٨/١٤٢٠م، ولم تقدم باعتراضها أمام الهيئة ابتداءً، عليه فإن قرار الهيئة أصبح محضًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى المقامة من المدعية/ الشركة ... على الهيئة المحدودة سجل تجاري رقم (...) شكلاً لكون القرار محل الدعوى محصن وغير قابل للاعتراض. صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة يومًا من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.